

A



LI/WG/DEV-SYS/5/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 16 ديسمبر 2022

الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة

الدورة الخامسة

جنيف، من 24 إلى 26 يناير 2023

اقترح من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن التعديلات المقترحة إدخالها على القاعدة 5 من اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية

وثيقة من إعداد الأمانة

في تبليغ بتاريخ 2 ديسمبر 2022، أحالت البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) المقترح الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

اقترح من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتنظر فيه
الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة
(من 24 يناير إلى 26 يناير 2023)

أولاً. مقدمة

أوصى الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، في دورته الرابعة المعقودة في جنيف من 14 إلى 16 يونيو 2022، بأن تعتمد الجمعيات العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، التي عُقدت في الفترة من 14 إلى 22 يوليو 2022، تعديلات مختلفة على اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة ووثيقة جنيف. وقد اعتمدت الجمعيات العامة التعديلات المذكورة على النحو الموصى به.

وإضافة إلى ذلك، اقترح وفد الاتحاد في الدورة الرابعة للفريق العامل حذف القاعدة 5(4) من اللائحة التنفيذية المشتركة. وبعد الإحاطة علماً بالمواقف التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بهذا الاقتراح، وكجزء من استنتاجات اجتماع الفريق العامل، دعا الرئيس وفد الاتحاد إلى تقديم اقتراح مكتوب في الوقت المناسب لمواصلة النظر فيه في الدورة التالية للفريق العامل.

ثانياً. الاقتراح

بناءً على ما سبق، يقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هذا الاقتراح بشأن إدخال التعديل التالي على القاعدة 5 من اللائحة التنفيذية المشتركة:

"في القاعدة 5، تحذف الفقرة (4)."

ويدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أمانة الويبو إلى إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة بغرض مناقشته.

ثالثاً. تبرير الاقتراح

تبرير الحذف المقترح للقاعدة 5(4) من اللائحة التنفيذية المشتركة (الطلب الخاضع لوثيقة جنيف – التوقيع و/أو نية الاستخدام) هو أن متطلبات التوقيع تستوفي وتمحّص وقت تقديم الطلب الأولي للتسجيل. ومتطلبات الإعلان عن نية الاستخدام وممارسة الرقابة على الاستخدام تتعارض مع العناصر المكونة لتسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية. فتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية محمية من أي استخدام ينتهك المواصفات المعترف بها، حتى لو لم تسوّق المنتجات المعنية في البلد الذي اكتشفت فيه الاستعمالات الاحتمالية. وعلاوة على ذلك، فإن التسجيل الدولي لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية يفترض بالضرورة السيطرة على استخدامها داخل الطرف المتعاقد الذي نشأت منه.

[نهاية المرفق والوثيقة]